



The relationship between financial instruments and the volume of imports in Iraq using a model(ARDL)*

Ahmed Mohammed Jassim Al-Akeedi⁽¹⁾, Hind Jassim Awda Saleh⁽²⁾

College of Administration and Economy - University of Fallujah^{(1),(2)}

(1) dr.ahmedmohammedg@uofallujah.edu.iq (2) cae.h2329@uofallujah.edu.iq

Key words:

public revenues, public spending, imports, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 05 Sep. 2024

Accepted | 29 Sep. 2024

Available online | 30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hind Jassim Awda Saleh
University of Fallujah

Abstract:

This research aims to explore the relationship between financial policy tools and the volume of imports, and to determine how financial policies can affect trade exchange and demand for imported goods. The problem of the research lies in answering the following question: what is the nature of the relationship between financial policy tools and the volume of imports in Iraq during the research period? The research is based on the hypothesis that financial policy tools have a positive effect on the volume of imports in Iraq for the period (2004-2022). Meanwhile, the results of the econometric analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model in estimating the relationship between the variables in the short and long term revealed that the estimated parameters in the short term showed a reverse and direct effect between (public spending and external debt) and imports, while other variables (public revenues and internal debt) had a positive effect on imports. In the long term, the estimated parameters indicated a positive effect from (public spending and external debt) to imports, while there was a reverse effect from (public revenues and internal debt) to imports. The research concluded with a set of findings, the most important of which is that there is a positive relationship between financial policy tools and the volume of imports, where expansionary financial policies lead to an increase in imports. The research recommended that it is important to conduct periodic studies to monitor the impact of financial policy on the volume of imports and to adjust policies as needed.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

العلاقة بين الادوات المالية وحجم الاستيرادات في العراق باستخدام نموذج (ARDL)*
أ.م.د. احمد محمد جاسم العكدي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة
dr.ahmedmohammedg@uofallujah.edu.iq
الباحثة: هند جاسم عوده صالح
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة
cae.h2329@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، وتحديد كيف يمكن للسياسات المالية أن تؤثر على التبادل التجاري والطلب على السلع المستوردة وتكمّن مشكله البحث في الأجابه على التساؤل الآتي ما مدى طبيعه العلاقة بين ادوات السياسه الماليه وحجم الاستيرادات في العراق خلال مده البحث ويستند البحث على فرضيه مفادها (أن ادوات السياسه الماليه لها اثر ايجابي على حجم الأستيرادات في العراق للمده (2004-2022)، في حين اظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئه ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل، اكتشفت المعلمات المقدره في الاجل القصير، عن وجود تأثير عكسي وطردني بين (الانفاق العام والدين الخارجي) والاستيرادات بينما المتغيرات الاخرى (الايادات العامه والدين الداخلي) قد اثرت طرديا على الاستيرادات اما في الاجل الطويل، فقد كشفت المعلمات المقدره على ان هناك تأثير طردني من (الانفاق العام والدين الخارجي) الى الاستيرادات في حين ان هناك تأثير عكسي من (الايادات العامه والدين الداخلي) الى الاستيرادات وقد توصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات واهمها هو هناك علاقة إيجابية بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، حيث تؤدي السياسات المالية التوسعية إلى زيادة في الاستيرادات وقد اوصى البحث بأنه من المهم إجراء دراسات دورية لمتابعة تأثير السياسة المالية على حجم الاستيرادات وتعديل السياسات حسب الحاجة.

الكلمات المفتاحية: الأيرادات العامه، الانفاق العام، الاستيرادات، العراق.

المقدمة:

تُعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو. وتشمل هذه الأدوات الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، إضافة إلى النظام الضريبي وتصميمه بما يحقق أهداف السياسة المالية. كما تتضمن إدارة الميزانية العامة للدولة، سواء في حالة العجز أو الفائض، التي تهدف إلى تنظيم الإيرادات والنفقات الحكومية، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، يلعب حجم الاستيرادات دوراً حيوياً في تحديد هيكل الاقتصاد الوطني، حيث يعكس مستوى التبادل التجاري مع الدول الأخرى ويؤثر على توازن المدفوعات.

إذ تتداخل أدوات السياسة المالية مع حجم الاستيرادات بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التغيرات في الضرائب والإنفاق الحكومي إلى تأثيرات كبيرة على الاستهلاك المحلي، مما ينعكس على الطلب على السلع المستوردة. كما أن السياسات التحفيزية يمكن أن تعزز من قدرة الشركات على الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

مشكله البحث:

تكمن مشكله البحث في الأجابه على التساؤل الأتي (ما مدى طبيعه العلاقه بين ادوات السياسه الماليه وحجم الاستيرادات في العراق خلال المده (2004-2022)؟

أهميه البحث:

تكمن اهميه البحث الى ما يلي.

1. يساعد في توضيح كيفية تأثير السياسة المالية على الطلب المحلي وحجم الاستيرادات.
2. يوفر معلومات قيمة لصانعي السياسات لتحسين استراتيجياتهم المالية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية.
3. يساهم في تحقيق توازن بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي، مما يعزز الاستقرار المالي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، وتحديد كيف يمكن للسياسات المالية أن تؤثر على التبادل التجاري والطلب على السلع المستوردة.

فرضيه البحث:

يستند البحث على فرضيه مفادها (ان ادوات السياسه الماليه لها اثر ايجابي على حجم الاستيرادات في العراق للمده (2004-2022).

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي لتحليل دور أدوات السياسه الماليه على حجم الاستيرادات الأجماليه في العراق خلال المده (2004-2022).

الاستعراض المرجعي للعلاقه بين ادوات السياسه الماليه وحجم الاستيرادات

اولا: العلاقه بين الانفاق العام والاستيرادات:

إن العلاقة بين الانفاق العام والاستيرادات هي علاقة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفيما يلي توضيح لهذه العلاقة:

هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والاستيرادات حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تحفز الطلب المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المستوردة (Falk&Melvyn,2011) كما اشار Benetrix إلى أن الإنفاق الحكومي على السلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى زيادة الاستيرادات. بينما الإنفاق على السلع والخدمات المحلية له آثار غير مباشرة على الاستيرادات من خلال التأثير على الدخل والإنفاق الخاص (Benetrix and Lane, 2015)، اما Alesina فقد بين ان زيادة الإنفاق الحكومي الممول عبر الاقتراض تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات، مما قد يؤدي إلى تراجع الاستيرادات (Alesina and Perotti,1997)، وعلى النقيض يرى Fatas أن التوسع في الإنفاق الحكومي قد يزيد من الاستيرادات بسبب تحفيزه للنمو الاقتصادي والدخل المحلي (Fatas&Minov,2001).

بناءً على هذه المصادر، يتضح أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستيرادات هي علاقة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل مثل طبيعة الإنفاق الحكومي وكيفية تمويله وتأثيره على الاقتصاد ككل. لذا ينبغي تحليل هذه العلاقة في سياق الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها.

ثانياً: العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات

إن العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات هي علاقة معقدة لتأثرها بعدة عوامل اقتصادية. وفيما يلي مناقشة لهذه العلاقة:

هناك علاقة سلبية بين الإيرادات العامة والاستيرادات، حيث أن الزيادة في الإيرادات الضريبية تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي وبالتالي انخفاض الاستيرادات. (Blanchard&Perott,2002) كما أن ارتفاع الإيرادات الضريبية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة وبالتالي يؤدي إلى تراجع الاستيرادات. (Monacelli&Perotti,2010) من ناحية أخرى أشار **Romer** إلى أن زيادة الإيرادات العامة من، خلال ضرائب غير مرتبطة بالتجارة الدولية مثل الضرائب على الدخل قد لا تؤثر بشكل مباشر على الاستيرادات. (Romer&Romer,2010)، كما أن زيادة الإيرادات العامة عن طريق الاقتراض تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات على المدى القصير بسبب تأثيرها على سعر الصرف (Mountford&Uhlig,2009).

ومما سبق يتبين لنا أن العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات تتأثر بطريقة تمويل الإيرادات عبر الضرائب أو الاقتراض وطبيعة الضرائب المفروضة على التجارة الدولية أم لا. كما أن تأثير الإيرادات العامة على سعر صرف العملة هو أحد العوامل الرئيسة لتأثيرها على الاستيرادات.

ثالثاً: العلاقة بين الدين الداخلي والاستيرادات

إن زيادة الدين الداخلي للحكومة الناتجة عن عجز الموازنة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، مما يجعل السلع المحلية أكثر جاذبية مقارنة بالسلع المستوردة. وبالتالي، يتوقع أن تنخفض الاستيرادات (Elmendorf&Mankiw,1999)، كما بين آخرون إلى أن زيادة الدين الحكومي الداخلي ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وهذا بدوره يجعل الواردات أكثر تكلفة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات، (Obstfeld، 1996، and Rogoff) بالإضافة إلى ذلك أشار البعض أن زيادة الدين الداخلي قد تؤدي إلى تغيرات في نمط الاستهلاك والادخار، مما قد يؤثر على الطلب على السلع المستوردة (Obstfeld&Rogoff,2000).

في حين وجدوا (Bacchetta&van-Wincoop,2013)، أن هناك تأثيرات معقدة للدين الداخلي على الاستيرادات تعتمد على آلية سعر الصرف والتنسيق السياسي بين الحكومة والبنك المركزي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن هناك علاقة سلبية بين الدين الداخلي والاستيرادات، حيث أن زيادة الدين الداخلي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، وبالتالي ينخفض الطلب عليها.

رابعاً: العلاقة بين الدين الخارجي والاستيرادات

هناك علاقة وثيقة بين مستوى الدين الخارجي للدولة والقدرة على تمويل الاستيرادات، والتي يمكن استنتاجها من خلال المصادر التالية:

إن ارتفاع مستويات الدين الخارجي يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية التي تواجه الدولة، مما قد يؤثر على قدرتها للحصول على التمويل اللازم لتغطية الواردات. (البنك الدولي، 2011، 1)

كما أن زيادة مستويات الدين الخارجي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي تقليص المقدرة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية النفقات الاستيرادية (صندوق النقد الدولي، 2015).

وأشارت (UNCTAD، 3، 2016) إلى أن ارتفاع الدين الخارجي للدول النامية يضعف قدرتها التفاوضية في الحصول على التمويل لاستيراد السلع والمواد الأساسية، في حين أن زيادة نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض القدرة على استيراد السلع والخدمات الضرورية للاقتصاد (OECD، 4، 2018).

من خلال هذه المصادر، يتضح أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى الدين الخارجي وقدرة الدولة على تمويل وارداتها وزيادة الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وارتفاع تكلفة الاقتراض، مما يضعف القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية الواردات.

أهم اختلافات البحث عن الدراسات السابقة:

- 1- تختلف هذه الدراسة بتناولها العلاقة المباشرة ما بين ادوات السياسه الماليه ومدى امكانيه تطبيق ادواتها الماليه وبيان اثرها على حجم الاستيرادات في العراق.
- 2- يوجد اختلاف في الفترات الزمنية بين هذا البحث والدراسات السابقة.
- 3- تطرقت الدراسات السابقة الى استنتاجات يمكن ان تشكل منارا للدراسات المستقبلية لذلك تعد دراستنا الحاليه امتدادا لدراسات السابقة والنظر الى المعالجات الكفوءه للمشاكل والازمات الفكرية ذات العلاقة بالاقتصاد العراقي.
- 4- دراسة مؤشرات مختلفه وهي كل من (الأيرادات العامه، الأنفاق العام، الدين العام الداخلي والخارجي، الاستيرادات).

تحليل العلاقة بين ادوات السياسه الماليه والاستيرادات في العراق

اولا: تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستيرادات:

تمارس النفقات العامة دوراً مهماً في التأثير على مستوى الاستيرادات في أي دولة، وتشمل هذه النفقات الأموال التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات، ويمكن أن يكون تأثير النفقات العامة على الاستيرادات إيجابياً أو سلبياً، وذلك حسب كيفية تخصيص هذه النفقات والوضع الاقتصادي للدولة وكفاءة الإنفاق العام والسياسات التجارية. ويمكن تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (1) للمدة 2004-2022، إذ نلاحظ بأن النفقات العامة تراجعت في عام 2005 مقارنة بالعام 2004 بمعدل نمو سنوي سالب (17.8-%)، إذ كانت نفقات الحكومه العراقيه متأثره بالعديد من العوامل السياسيه والاقتصاديه خلال تلك الفتره، كان العراق يمر بمرحلة انتقاليه بعد سقوط النظام السابق عام 2003، وكان يواجه تحديات كبيره تتعلق بإعاده الأعماروالبناء بالإضافة الى الأوضاع الأمنية المترديه، ولكن بالمقابل نلاحظ بان النفقات الاستثمارية لم تنخفض في عام 2005 حيث بلغت معدل النمو السنوي لها (27.9-%) وبالمقابل نلاحظ بان الاستيرادات لم تنخفض في عام 2005 بل ارتفعت ليبلغ معدل نموها السنوي (11.5-%) كما بلغت نسبه مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامه (131.5-%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض الى الاحداث التي تعرض لها الاقتصاد العراقي فيما يخص الأوضاع الأمنية بشكل أساس. وفيما يخص الأعوام من 2006 الى 2008، فقد ارتفعت النفقات العامة من (38806679.3) مليون دينار الى (59403374.7) مليون دينار على التوالي، بمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (47.1-%) و(52.1-%)، وهذا يعود الى زيادة النفقات الجارية والاستثمارية على الرغم من تراجع الأولى في العام 2007 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (8.5-%)، ولكن بالمقابل انخفضت الاستيرادات من (30614519) مليون دينار في العام 2006 الى (23799652) مليون دينار في العام 2007.

وبمعدلات نمو سنوي موجبة، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة الى (60.9%) في العام 2007 بدلاً من (78.8%) في العام 2006، ويعود سبب ذلك الى تراجع الانفاق العام الموجه نحو الاستيرادات بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والاحداث الأمنية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وفي عام 2009 انخفضت النفقات العامة بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (6.4%)، ويعود سبب هذا الانخفاض الى احداث الازمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى انخفاض الاسعار النفطية، فضلاً عن تراجع الإيرادات النفطية المؤدية إلى خفض الإيرادات العامة، ولكن الاستيرادات لم تتخفف في العام نفسه بل ارتفعت بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (18.3%)، كما ارتفعت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة الى (87.3%) نتيجة التحسن التدريجي في الوضع الأمني للبلد وزيادة الطلب على السلع والخدمات لاسيما الاستهلاكية المستوردة. وأما في الأعوام من 2010 الى 2013، فقد زادت النفقات العامة على أثر زيادة كل من النفقات الجارية والاستثمارية في الأعوام ذاتها، وبالمقابل نلاحظ أيضاً وجود زيادة في جانب الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة للأعوام نفسها، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة، بالإضافة الى زيادة الانفاق على السلع والخدمات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج المحلي العاجز عن تلبية متطلبات الطلب المحلي. وفيما يخص الأعوام 2014-2016 فقد شهدت النفقات العامة تراجعاً في كل من النفقات الجارية والاستثمارية بمعدلات نمو سنوي سالبة، وكذلك بالمقابل انخفضت الاستيرادات في الأعوام نفسها، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة أيضاً الى (54.9%)، وهذا يعود الى أثر الاحداث أو الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد بسبب المنظمات الإرهابية وسقوط بعض المحافظات العراقية ومن ثم هبوط الأسعار النفطية التي قادت الى تراجع الإيرادات العامة. الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة أيضاً الى (54.9%)، وهذا يعود الى أثر الاحداث أو الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد من منظمات ارهابية وسقوط بعض المحافظات العراقية ومن ثم هبوط الأسعار النفطية التي قادت الى تراجع الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة ولاسيما الموجهة نحو الاستيرادات، حيث عملت الحكومة على تقليص جانب بعض السلع والخدمات المستوردة غير الضرورية حفاظاً على بند الأجور والرواتب للمواطنين. وأما بعد ذلك فقد عودت كل من النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وجانب الاستيرادات الى الارتفاع وصولاً الى العام 2022 (باستثناء العام 2020)، وهذا يرجع الى تحسن اسعار النفط والتحسين التدريجي في الأوضاع الأمنية للبلد، أما العام 2020 الذي تراجعت فيه كل من النفقات العامة والاستيرادات فيعود الى الازمتين المزدوجتين (جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط).

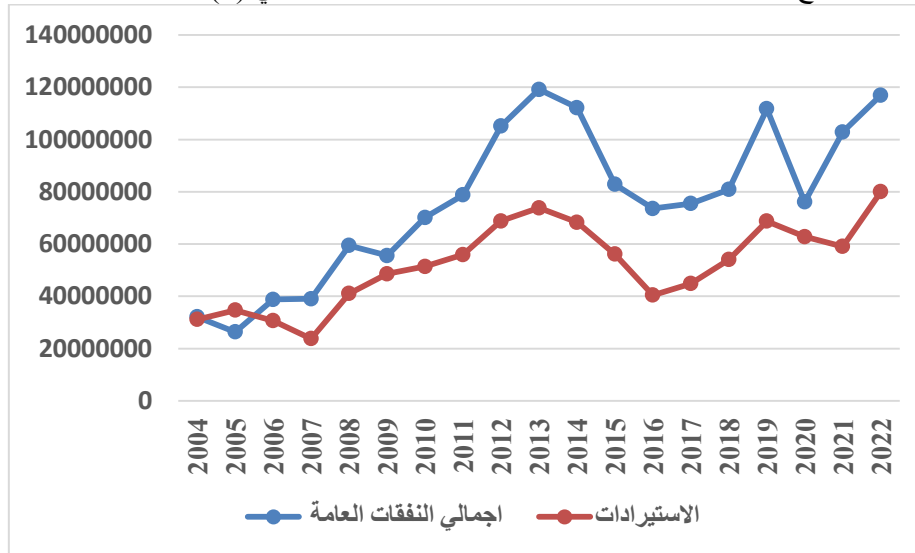
الجدول (1): الانفاق العام والاستيرادات للمدة (2004-2022) مليون دينار

سنة	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	النفقات الجارية	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	الاستيرادات	معدل النمو السنوي %	نسبة الاستيرادات الى النفقات العامة
9	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	32117491.3		29066329.3		3051162		31100920		96.8
2005	26375175.1	-17.8	22471649.1	-22.6	3903526	27.9	34686168	11.5	131.5
2006	38806679.3	47.1	32597610.3	45.06	6209069	59.06	30614519	-11.7	78.8
2007	39031232.2	0.5	29819861.2	-8.5	9211371	48.3	23799652	-22.2	60.9
2008	59403374.7	52.1	39087420.7	31.07	20315954	120.5	41034064	72.4	69
2009	55589721	-6.4	45941063	17.5	9648658	-52.5	48569040	18.3	87.3
2010	70134201	26.1	54580860	18.8	15553341	61.1	51380550	5.7	73.2
2011	78757667	12.2	60925554	11.6	17832113	14.6	55929510	8.8	71
2012	105139575	33.4	75788623	24.3	29350952	64.6	68800996	23.01	65.4

61.9	7.3	73831120	37.5	40380750	3.9	78746806	13.3	119127556	2013
60.9	-7.4	68329932	-12.2	35450453	-2.5	76741673	-5.8	112192126	2014
67.7	-17.8	56105994	-47.5	18584676	-32.4	51832839	-26.1	82813611	2015
54.9	-27.9	40433856	-0.9	18408200	6.4	55162800	-11.1	73571003	2016
59.3	10.8	44833344	-10.5	16464500	7.02	59025700	2.6	75490115	2017
66.8	20.5	54059952	-16	13820333	13.5	67052856	7.1	80873189	2018
61.5	27.1	68719116	76.7	24422590	30.1	87300933	38.1	111723523	2019
82.5	-8.6	62787600	-86.8	3208905	-16.5	72873538	-31.9	76082443	2020
57.4	5.9	59067200	315.1	13322973	22.8	89526686	35.1	102849659	2021
68.4	35.4	80031300	-9.7	12018491	17.2	104941091	13.7	116959582	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية. الأعوام (2018-2022): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة. تشمل الإيرادات الأخرى (الرسوم، وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات التحويلية).

ويمكن توضيح العلاقة بين النفقات العامة والاستيرادات بالشكل البياني (1) للمدة 2004-2022.



الشكل (1): إجمالي الانفاق العام والاستيرادات في العراق للمدة 2004-2022

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1).

يوضح الشكل في أعلاه بأن مساري النفقات العامة والاستيرادات يسيرا بشكل متناغم مع بعضهما، ويتبين أن هناك علاقة طردية فيما بينهما.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات

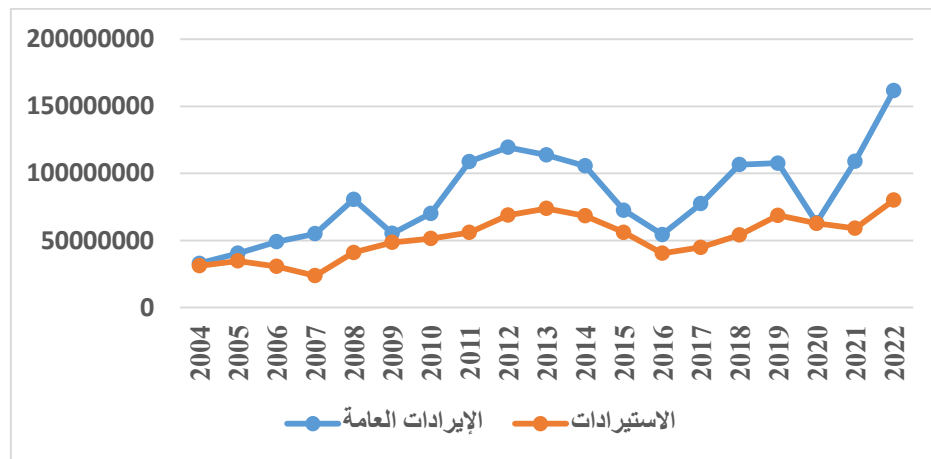
ان العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات علاقة متشابكة ومتأثرة بعوامل عدة، وان فهم هذه العلاقة يساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، تساهم في تحقيق

التوازن المطلوب بين دعم الإنتاج المحلي وتحقيق رفاهية المواطنين. ويمكن توضيح علاقة الإيرادات العامة والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (2) للمدة 2004-2022، حيث نلاحظ بأن الإيرادات العامة ارتفعت في الأعوام 2004-2008 بمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (46.7%) في العام 2008، وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بشكل اساس ومن ثم ارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى على التوالي، ولكن بالمقابل نلاحظ بأن الاستيرادات انخفضت في عامي 2006 و2007 بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (11.7%) و(22.2%) على التوالي، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستيرادات الى الإيرادات العامة الى (43.2%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض الى الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلد في تلك الفترة حالة من عدم الاستقرار الأمني والعنف، مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وتسبب في تعطيل حركة التجارة وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وكذلك الدمار الذي لحق بالبنية التحتية وكذلك القيود المفروضة على التجارة. وأما فيما يخص الاعوام من 2008 الى 2013 فقد زادت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبه بشكل مستمر، وبالمقابل نلاحظ أيضاً الارتفاع الحاصل في الاعوام ذات الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع اسعار النفط وكذلك مما أدى الى زيادة الإيرادات النفطية ولكن باستثناء العام 2009 الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة نتيجة أثر تداعيات الاسهم المالية العالمية لعام 2008، وهذا يعود الى ضعف الإنتاج المحلي للبلد غير القادر على تلبية متطلبات الطلب المحلي. وأما فيما يخص الاعوام من 2014 الى العام 2016 فقد تراجعت الإيرادات العامة بمعدلات نمو سنوي سالبة، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب هبوط أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الضريبية، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الأخرى في العام 2015. وبالمقابل نلاحظ أيضاً وجود انخفاض بمعدلات نمو سنوي سالبة في جانب الاستيرادات، ويعود سبب ذلك الى عدم اقرار الموازنة العامة في العام 2014 فضلاً عن دخول العراق مع حرب المنظمات الإرهابية، مما أدى الى تضرر بعض المناطق او المحافظات العراقية، وكذلك هذا يشير الى ان الانتاج المحلي في الاقتصاد العراقي ضعيف ومما اضطر الامر الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة لسد النقص في الانتاج المحلي. وأما بعد ذلك، فقد اخذت حجم الاستيرادات بالارتفاع بصوره مستمرة وبمعدلات نمو سنوي موجبه من العام 2017 الى العام 2022 وبالمقابل يلاحظ ان هناك زيادة في الإيرادات العامة التي هي الأخرى ارتفعت بمعدلات نمو سنوي موجبه الناجمة من زيادة الإيرادات النفطية، وبعض الزيادات الحاصلة في الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى. وهذا بالتأكيد يعود الى زياده اسعار النفط المؤدية الى زياده الإيرادات العامة ومن ثم زياده النفقات العامة المخصص الجزء الكبير منها الى الانفاق على السلع والخدمات المستوردة لسد النقص والانتاج المحلي كما بينا، وأما فيما يخص عام 2020 فقد انخفضت فيه كل من الاستيرادات والإيرادات العامة والإيرادات الأخرى بمعدلات نمو سنوي سالبة كما هو موضح في الجدول، وهذا بالتأكيد يعود الى الازمتين التي حصلت في الاقتصاد العالمي وهي ازمه جائحه كورونا التي اصابت العالم اجمع ومن ثم هبوط الاسعار النفطية التي ادت الى انخفاض الإيرادات في الموازنة العامة وحدوث العجز فيها.

الجدول (2): الإيرادات العامة والاستيرادات للمدة (2004-2022) مليون دينار

نسبة الاستيرادات إلى الإيرادات العامة	معدل النمو السني	الاستيراد ات	معدل النمو السني %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو السني %	الإيرادات الضريبة بينة	معدل النمو السني %	الإيرادات النفطية	معدل النمو السني %	الإيرادات العامة	السنة
9	8	7	8	7	6	5	4	3	2	1	
94.2		31100920	29.9	395839		294900		3229811 1		3298885 0	200 4
85.7	11.5	34686168	149.4	987226	67.9	495282	20.6	3895323 2	22.5	4043574 0	200 5
62.4	-11.7	30614519	121.5	2182344	19.3	591229	18.8	4628197 2	21.3	4905554 5	200 6
43.2	-22.2	23799652	38.1	3015599	107.7	1228336	9.5	5072091 5	12.04	5496485 0	200 7
50.8	72.4	41034064	44.05	4344014	-19.7	985837	48.4	7531119 0	46.7	8064104 1	200 8
87.9	18.3	48569040	16.3	5053324	238.2	3334809	-37.7	4685539 3	-31	5524352 6	200 9
73.2	5.7	51380550	30.2	6584055	-54	1532438	32.4	6206173 0	27.03	7017822 3	201 0
51.4	8.8	55929510	-12.7	5745628	16.3	1783593	63.1	1012781 69	55.04	1088073 90	201 1
57.5	23.01	68800996	41.6	8140237	47.6	2633357	7.3	1086928 09	9.7	1194664 03	201 2
64.9	7.3	73831120	-69.7	2459360	9.2	2876856	-0.3	1083238 59	-4.8	1136600 75	201 3
64.7	-7.4	68329932	245.1	8487871	-34.2	1891538	-12.1	9517444 1	-7.1	1055538 50	201 4
77.3	-17.8	56105994	-78.2	1846358	-14.4	1618652	-27.4	6908133 5	-31.2	7254634 5	201 5
74.3	-27.9	40433856	240.1	6280311	138.5	3861896	-35.9	4426706 3	-25	5440927 0	201 6
57.9	10.8	44833344	-4.9	5968331	63.08	6298271	47.1	6515557 0	42.2	7742217 2	201 7
50.7	20.5	54059952	-11.8	5263803	-9.7	5686211	46.7	9561982 0	37.6	1065698 34	201 8
63.8	27.1	68719116	-17.6	4336182	-29.3	4014531	3.7	9921631 8	0.9	1075669 95	201 9
99.3	-8.6	62787600	-6.9	4032986	17.5	4718189	-45.1	5444851 4	-41.2	6319968 9	202 0
54.1	5.9	59067200	128.8	9229924	-3.8	4536242	74.9	9527029 8	72.5	1090814 64	202 1
49.4	35.4	80031300	-54.8	4162763	-13.7	3911397	61.2	1536232 77	48.2	1616974 37	202 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية. الأعوام (2018-2022): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة. تشمل الإيرادات الأخرى (الرسوم، وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات التحويلية).



الشكل (2): الإيرادات العامة والاستيرادات في العراق للمدة 2004-2022
 المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (2).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات:

العلاقة بين الدين الحكومي والاستيرادات معقدة ومتعددة الأوجه، وتتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية وبشكل عام، يمكن القول إن زيادة الدين الحكومي قد تؤثر على الاستيرادات بطرق مختلفة، منها مثل زيادة الطلب على السلع والخدمات وتدهور قيمة العملة المحلية وفرض قيود على الاستيراد والتأثير على ثقة المستثمرين وغيرها. ويمكن توضيح العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (3) للمدة 2004-2022، حيث نلاحظ بأن الدين الداخلي ارتفع في عام 2005 بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (8.7%)، بسبب الأحداث الأمنية للبلد وانعكاسها على النشاط الاقتصادي مما سبب ذلك زيادته في النفقات العامة وانخفاض الإيرادات مما تطلب الأمر اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لغرض تمويل النفقات في حين أن الدين الخارجي قد انخفض في العام نفسه بسبب اعاده جدولته الديون والاتفاقات التي حصلت مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس وشطب (80%) منها، وفي الأعوام 2006-2008 فقد انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (14.2%) و(24.2%) على التوالي في العام 2008، وكذلك بالمقابل انخفضت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي سالبة أيضاً في عامي 2006 و2007، كما تراجعت نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي إلى الاستيرادات إلى (14.7%) و(315.9%) على التوالي في العام 2008، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وإعادة جدولة الديون في عام 2005. وفي العام 2009 فقد زاد الدين الداخلي بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (89.2%)، بينما الدين الخارجي انخفض في العام نفسه، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (18.3%)، بسبب الازمة المالية العالمية. وفي العام 2010 فقد ارتفع الدين الداخلي والخارجي وكذلك الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة، بسبب زيادة أسعار النفط وزيادة الاستهلاك مع التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد، وأما في الأعوام 2011-2013 فقد انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (35%) و(3.1%) على التوالي في عام 2013، ولكن بالمقابل ارتفعت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة، وهذا بالتأكيد يعود إلى ارتفاع الأسعار النفطية وزيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج المحلي للبلد غير القادر على تلبية هذا الطلب. أما في الأعوام 2014-2016 فقد ارتفع كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (0.6%) و(3.1%) على التوالي في العام 2017، وهذا يعود إلى انخفاض أسعار

النفط والحرب ضد المجموعات الإرهابية مما تسبب ذلك الى انخفاض الأيرادات العامه مما اضطرت الحكومة العراقية الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز في الموازنه العامه وتغطية النفقات. وبالمقابل نلاحظ بأن الاستيرادات انخفضت بمعدلات نمو سنوي سالبة في الأعوام نفسها وذلك بسبب تراجع اسعار النفط كما بينا والحرب الأخيره التي تعرض البلد لها وارتفاع اسعار السلع والخدمات المستورده ومن ثم لجوء الحكومة الى اتخاذ تدابير تقشفيه للحد من الأنفاق الحكومي في ظل تراجع الأيرادات النفطية

الجدول (3): الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات للمدة (2004-2022) مليون دينار

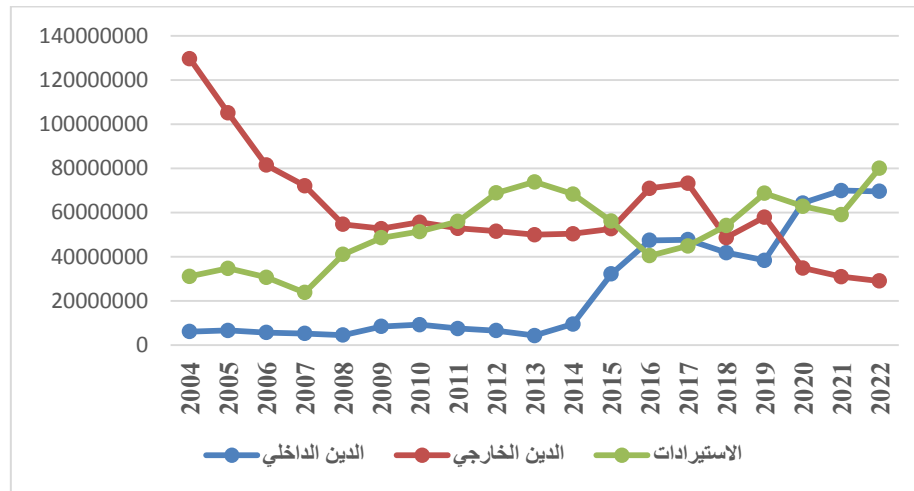
سنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو السنوي %	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي %	الاستيرادات	معدل النمو السنوي %	نسبة الدين الداخلي الى الاستيرادات	نسبة الدين الخارجي الى الاستيرادات
1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	6061688		129630480		31100920		19.4	416.8
2005	6593960	8.7	105066720	-18.9	34686168	-11.5	17.4	373.7
2006	5645390	-14.3	81418012	-22.5	30614519	-22.2	19.8	423.4
2007	5193705	-8	72109684	-11.4	23799652	-24.2	25.4	544.6
2008	4455569	-14.2	54658564	-24.2	41034064	-3.6	14.7	315.9
2009	8434049	89.2	52667550	5.5	48569040	5.7	12.4	266.8
2010	9180806	8.8	55597230	-4.9	51380550	23	11.7	252.2
2011	7446859	-18.8	52836030	-2.4	55929510	7.3	10.8	231.7
2012	6547519	-12	51536034	-3.1	68800996	-7.4	8.8	188.4
2013	4255549	-35	49908298	0.9	73831120	4.4	8.2	175.5
2014	9520019	123.7	50375864	34.7	68329932	3.1	8.8	189.7
2015	32142805	237.6	52638006	-33.5	56105994	19	10.8	231
2016	47362251	47.3	70924255	12.2	40433856	8.3	14.9	320.5
2017	47678796	0.6	73153440	67.6	44833344	-39.8	13.5	289.1
2018	41822918	-12.2	48625116	8.8	54059952	-8.6	11.2	239.7
2019	38331548	8.3	57888450	6.7	68719116	5.9	8.8	188.6
2020	64246559	67.6	34823000	-11	62787600	-0.5	9.6	206.4
2021	69912394	8.8	30972000	-3.6	59067200	35.4	10.2	219.4
2022	69525033	-0.5	29000000		80031300		7.5	161.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للأعوام (2004-2022).
 - البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشر الاسعار، نشرات احصائية للسنوات (2004-2022).

مما قاد ذلك الى تقليل الأنفاق على الأستيرادات وفي عامي 2018 و 2019 فقد انخفض الدين الداخلي بمعدلات نمو سنوي سالبة وكذلك الدين الخارجي الذي انخفض في عام 2018، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات في الأعوام ذاتها، وانخفاض في نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي الى الاستيرادات الى (8.8%) و(188.6%) في العام 2019، بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة وزيادة الطلب على السلع المستوردة. وأما في عامي 2020 و 2021 فقد زاد الدين الداخلي بمعدلات نمو سنوي موجبة، ولكن هناك انخفاض في الدين الخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة، وكذلك انخفضت الاستيرادات بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (8.6%) في العام 2020، بسبب أزمة كورونا وأزمة أسعار النفط، ولكن سرعان ما انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة في العام 2022، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات الى (80031300) مليون دينار، وانخفضت نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي الى الاستيرادات في العام نفسه الى (7.5%) و(161.9%)، نتيجة تحسن الأسعار النفطية ونقص الإنتاج المحلي.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات من خلال الشكل البياني في أدناه.



الشكل (3): الدين العام الداخلي والخارجي والاستيرادات في العراق للمدة 2022-2004
 المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3).

يتبين من خلال الشكل في أعلاه بأن مسار الدين الداخلي أخذ بالارتفاع بشكل متذبذب لا سيما بعد عام 2014، في حين أن مسار الدين الخارجي قد أخذ بالانخفاض خلال مدة الدراسة باستثناء بعض الأعوام في فترة الحرب ضد المنظمات الإرهابية وبالمقابل نلاحظ بأن مسار الاستيرادات قد أخذت بالارتفاع بصورة متذبذبة ايضاً خلال مدة الدراسة.

قياس العلاقة بين ادوات السياسه الماليه وحجم الاستيرادات في العراق للمدة (2022-2004)

اولاً: توصيف النموذج القياسي لادوات السياسه الماليه:

سيتم في هذا المطلب توصيف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للدراسة وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الكينزية، بالإضافة الى دعم المتغيرات بالمعادلات الرياضية، وكالاتي: -
1. المتغيرات المستقلة Independent variables: والمتمثلة بأدوات السياسة المالية:

- **الإنفاق العام:** يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تنفقها الدولة لغرض تحقيق نفع عام (العبيدي، 2011: 56)
- **الإيرادات العامة:** وتعرف الإيرادات العامة بأنها (الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر بصورة نقدية ، من اجل تغطية نفقاتها) (خلف، 2008: 163).
- **الدين الحكومي الداخلي:** يمثل الدين الداخلي بأنه اتفاق مسبق بين طرفين هما: الحكومة والدائن المتمثل بالمؤسسات المالية الوطنية أو أفراد يتم بموجبه دفع الدائن مبلغ من النقود إلى الحكومة عن طريق شراء حوالات الخزينة والسندات مقابل تعهد الحكومة بتسديد الدين مع فوائده خلال المدة المحددة ضمن العقد، ويطلق على هذا النوع من القروض بالقرض الوطني (العبيدي وهاشم، 2018: 88).
- **الدين الحكومي الخارجي:** يشير الدين الخارجي إلى ما يترتب بذمة دولة ما نحو أطراف اجنبية قد تكون منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية أو حكومات. كما يعرف الدين الخارجي

بأنه مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ألا أن عدم التماثل في اقتصاديات طرفي الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة وإمكانية الدول المدينة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالدين وخدمته (الشمرى، 2015: 5).

2. المتغير التابع Dependent variables والمتمثل بالاستيرادات:

والتي تعني جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد لغرض بيعها. و يكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج (سليمان، 2020، 26). وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن إدراج جدولاً يوضح الرموز المستخدمة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نموذج ARDL.

الجدول (4): متغيرات الدراسة من حيث (الاسم، والنوع، والرمز المستخدم) في نموذج ARDL

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الرمز المستخدم
1	الانفاق العام	متغيرات مستقلة	PE
2	الإيرادات العامة		RE
3	الدين الحكومي الداخلي		ID
4	الدين الحكومي الخارجي		ED
5	الاستيرادات		IM

المصدر: إعداد الباحثة.

وفي ضوء السياق السابق، يمكن صياغة المتغيرات في أعلاه بالمعادلات الخطية في أدناه وكالاتي:

$$IM = f(PE, RE, ID, ED) \dots\dots\dots (1)$$

$$IM = \beta_0 + \beta_1 PE + \beta_2 RE + \beta_3 ID + \beta_4 ED + U_i \dots\dots (2)$$

ثانياً: عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال :

تقدير دالة العلاقة بين (الانفاق العام PE، الإيرادات العامة RE، الدين الداخلي ID، الدين الخارجي ED والاستيرادات IM)

1. اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

يوضح الجدول (5) بأن قيمة F المحسوبة والبالغة (11.6) أعلى من قيمة الحدين الأعلى (3.49)، والادنى (2.56) وعند المستوى المعنوي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (PE, RE, ID, ED)، والمتغير التابع IM ومن ثم نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود Bounds test

Null Hypothesis: No levels relationship		F-Bounds Test		
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.09	2.2	10%	11.60332	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2. اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة وUECM

يمكن توضيح هذه المعلمات في الأجل القصير ذلك من خلال الجدول (6)، وكالاتي:

1. تأثير النفقات العامة PE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) العلاقة الطردية للنفقات العامة PE والاستيرادات IM وقد يعود سبب هذه العلاقة الطردية إلى تأثير مضاعف الاستيرادات، حيث تؤدي زيادة الانفاق العام إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، كما يعود السبب إلى ضعف الإنتاج المحلي، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في الإنتاج المحلي في بعض القطاعات، مما يجعله يعتمد على الاستيرادات لتلبية احتياجاته، فعندما ترتفع النفقات الحكومية، يزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات لسد الفجوة بين العرض والطلب. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأسباب مترابطة، وتتفاعل مع بعضها البعض لخلق تأثير تراكمي يؤدي إلى زيادة الاستيرادات مع ازدياد النفقات العامة في الأجل القصير. وكذلك يوضح الجدول التأثير العكسي للنفقات العامة PE على الاستيرادات IM وعند مستوى معنوي بلغ (0.0008)، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.29-%)، وقد يعود سبب هذا التأثير العكسي إلى التأثير على التضخم، فقد تؤدي زيادة الانفاق العام إلى زيادة التضخم، مما قد يقلل من القوة الشرائية للأفراد، مما يجعل السلع والخدمات، بما في ذلك الاستيرادات، أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها. بالإضافة إلى ذلك التأثير على الحساب الجاري، فقد تؤدي زيادة الانفاق العام إلى اتساع العجز في الحساب الجاري، حيث يتم استيراد المزيد من السلع والخدمات لتمويل هذه النفقات، ولذلك، قد يتخذ البنك المركزي العراقي إجراءات للحد من العجز في الحساب الجاري، كخفض قيمة العملة أو تشديد السياسة النقدية، ويمكن أن تقود هذه الإجراءات إلى انخفاض الاستيرادات في الأجل القصير وغير ذلك من الأسباب.

الجدول (6): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.447884	0.074637	0.630528	D(IM(-1))
0.0091	2.942699	0.118794	0.349574	D(IM(-2))
0.0000	10.47442	0.071717	0.751192	D(PE)
0.0000	-5.406792	0.054372	-0.293977	D(PE(-1))
0.0056	3.166028	0.050705	0.160535	D(PE(-2))
0.1069	1.702210	0.045048	0.076681	D(RE)
0.0039	3.340464	0.061733	0.206216	D(RE(-1))
0.0000	5.750782	0.046538	0.267632	D(RE(-2))
0.0000	5.651971	0.141212	0.798126	D(ID)
0.0420	2.199564	0.146904	0.323124	D(ID(-1))
0.0063	3.114042	0.042559	0.132529	D(ED)
0.0028	-3.489733	0.036975	-0.129033	D(ED(-1))
0.0000	-9.491910	0.063408	-0.601867	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2. تأثير الإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM عند التباطؤات الزمنية $D(RE)$ و $D(RE(-1))$ و $D(RE(-2))$ وهذا يعني أن زيادة RE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.07%) و (0.20%) و (0.26%) على التوالي، وعند مستويات معنوية بقيمة (0.0039) و (0.0000) عند التباطؤات الزمنية $D(RE(-1))$ و $D(RE(-2))$ وغير معنوي بقيمة (0.1069) عند التباطؤ الزمني $D(RE)$ ، ويعود سبب التأثير الطردي إلى نمط الإنفاق الاستهلاكي، حيث يميل المستهلكون العراقيون، مع ازدياد دخلهم (من خلال الإيرادات العامة المتزايدة)، إلى زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع المستوردة. بالإضافة إلى بنية الاقتصاد العراقي، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات، وضعف القطاع الإنتاجي، إذ لا يزال القطاع الإنتاجي المحلي ضعيفاً في بعض المجالات، مما يجعل من الصعب تلبية الطلب المحلي من السلع. كما يعود السبب في ذلك إلى التوجه نحو الاستهلاك من خلال إنفاق جزء كبير من الإيرادات العامة على الاستهلاك بدلاً من الاستثمار في الإنتاج المحلي، مما يحفز ذلك على الاستيرادات. ناهيك عن الفساد وضعف الرقابة على الاستيرادات في المنافذ الحدودية.

3. تأثير الدين الداخلي ID على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للدين الداخلي ID على الاستيرادات IM عند التباطؤين الزمنيين $D(ID)$ و $D(ID(-1))$ وهذا يعني أن زيادة ID بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.87%-) و (0.32%) على التوالي، وعند مستويين معنويين بلغا بقيمة (0.0000) و (0.0420)، ويعود سبب هذا التأثير الطردي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فغالباً ما يتم استخدام الدين الحكومي الداخلي لتمويل النفقات العامة، مما يتحول ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة. بالإضافة إلى ضعف الإنتاج المحلي، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في الإنتاج المحلي، خاصةً ولا سيما في مجال الصناعة والزراعة، مما يؤدي ذلك إلى الاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج. وهذا يعني عندما يزداد الدين الداخلي، قد يتم توجيه المزيد من الموارد نحو الإنفاق الجاري بدلاً من الاستثمار في تحسين الإنتاج المحلي، مما يُفاقم هذا الأمر من ضعف الإنتاج المحلي ويزيد من الاعتماد على الاستيرادات. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المخاطر المرتبطة بارتفاع الدين الحكومي وزيادة الاستيرادات، فقد يؤدي تراكم الدين إلى أعباء مالية كبيرة على الحكومة، مما قد يُعيق قدرتها على الاستثمار في البرامج والخدمات الأساسية، وقد يؤدي الاعتماد الكبير على الاستيرادات إلى جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للاضطرابات الخارجية، كتقلبات أسعار السلع الأساسية أو تغيرات في أسعار الصرف.

4. تأثير الدين الخارجي ED على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM عند التباطؤ الزمني $D(ED)$ ، هذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.13%)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0063)، ويعود سبب هذا التأثير الطردي إلى ضعف الإنتاج المحلي، فقد يكون زيادة الاستيرادات مؤشراً على ضعف الإنتاج المحلي، مما يدفع الشركات والمستهلكين إلى استيراد السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، وفي هذه الحالة، قد يكون الدين الخارجي أحد العوامل التي تساهم في ضعف الإنتاج المحلي، فقد تؤدي القروض المكلفة إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وتقلل من قدرتها على المنافسة مع المنتجات المستوردة.

أما عند التباطؤ الزمني $D(ED(-1))$ فإنه يوضح التأثير العكسي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM، هذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.12%-)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0028)، وقد يرجع سبب هذا التأثير العكسي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، فمع ارتفاع الدين الخارجي، تزداد تكلفة الاقتراض على الحكومة والشركات، مما قد يؤدي ذلك إلى تحويل الأموال من الاستثمار والإنتاج إلى سداد أقساط الدين وفوائده، وبالتالي، قد

تقل قدرة الشركات على استيراد السلع والخدمات اللازمة للإنتاج، كما يرافق ذلك انخفاض الثقة الاقتصادية، فقد يؤدي تراكم الدين الخارجي إلى انخفاض الثقة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تردد المستثمرين والمستهلكين في الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الاستيرادات، بالإضافة إلى الضغوط المالية الحكومية، فمع ارتفاع الدين الخارجي، قد تواجه الحكومة ضغوطاً مالية تجبرها على خفض الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الاستيرادات، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض قيود على الواردات أو رفع الرسوم الجمركية لزيادة إيراداتها.

وبالاستناد إلى ما سبق، فإن الجدول (6) يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي بلغت قيمته (-0.601867) سالب ومعنوي جداً عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0000)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنه في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة (ED, PE, RE, ID)، والمتغير التابع (الاستيرادات IM) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمته (-0.60%) من أخطاء الأجل القصير في IM للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية t من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغيرات المستقلة.

3. اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يمكن توضيح هذه المعلمات في الأجل الطويل ذلك من خلال الجدول (7)، وكالاتي:

1. تأثير النفقات العامة PE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (7) التأثير الطردي للنفقات العامة PE على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.96%)، وعند مستوى معنوي جداً بلغ (0.0000)، وقد تطابق هذا التأثير الطردي ل PE على IM في الأجل الطويل مع الأجل القصير عند التباطؤين الزمنيين D(PE) و D(PE-2)، كما يرجع السبب نفسه وهو أن تأثير مضاعف الاستيرادات، ذلك من خلال زيادة النفقات العامة المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، هذا التأثير في مضاعف ينتشر عبر الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، كما يرافق ذلك هيكل الاقتصاد العراقي يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات، لاسيما للسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، فعندما تزداد النفقات الحكومية، يزداد الطلب على هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للبلد، كما يضاف إلى ذلك الضغوطات المالية، فقد تلجأ الحكومة العراقية إلى تمويل نفقاتها المتزايدة من خلال الاقتراض الخارجي، يؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة المعروض النقدي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية، وقد يحفز هذا انخفاض قيمة العملة المحلية الاستيرادات، إذ تصبح السلع المستوردة أرخص، ومع ذلك، على الأمد الطويل، يمكن أن يكون للنفقات العامة تأثير مختلف على الاستيرادات، تعتمد التأثيرات طويلة المدى على كيفية استخدام الحكومة للنفقات العامة، لاسيما عند استخدام النفقات العامة للاستهلاك أو لتمويل مشاريع غير فعالة، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار ارتفاع الاستيرادات على الأمد الطويل.

الجدول (7): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE	0.960318	0.132787	7.232020	0.0000
RE	-0.516331	0.149924	-3.443963	0.0031
ID	-0.096639	0.030771	-3.140624	0.0060
ED	0.007450	0.044557	0.167193	0.8692
C	7271282.	2137479.	3.401803	0.0034

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2. تأثير الإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (7) التأثير العكسي للإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة RE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.51-%)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0031)، وهو ما يعني أنه في بعض الحالات، قد تؤدي الزيادة في الإيرادات العامة إلى انخفاض الاستيرادات، وهذا يحصل في الغالب عندما يحصل تغيرات في سعر الصرف وهو يعد التأثير المباشر على الاستيرادات، كما حدث من تغير في سعر الصرف للعراق في نهاية العام 2020، الأمر الذي ترتب عليه زيادة تكاليف السلع والخدمات المستوردة، بالإضافة إلى قيام الحكومة في بعض الحالات بفرض ضرائب جمركية على السلع والخدمات المستوردة بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاستيرادات.

3. تأثير الدين الداخلي ID على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (7) التأثير العكسي للدين الداخلي ID على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، إذ أن ارتفاع الدين الداخلي في العراق يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات بسبب عدة عوامل اقتصادية، فعندما يرتفع الدين الداخلي، تزداد الضغوط المالية على الحكومة، مما يدفعها لتقليل الإنفاق العام، بما في ذلك استيراد السلع والخدمات، كما أن تزايد الدين يشير إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق إيرادات كافية، مما يؤدي إلى تقليص الاعتماد على الاستيرادات لتخفيف العجز المالي بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التوجهات نحو سداد الديون الداخلية إلى تحويل الموارد المالية بعيداً عن الاستيرادات.

4. تأثير الدين الخارجي ED على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (7) التأثير الطردي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.007%)، وعند مستوى غير معنوي بلغ (0.8692)، وقد تطابق هذا التأثير الطردي لـ ED على IM في الأجل الطويل مع الأجل القصير عند التباطؤ الزمني (D(ED)، كما يمكن أرجاع السبب نفسه وهو ضيق القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يكون الاقتصاد العراقي مضطراً للتوجه إلى استيراد السلع والخدمات لسد الفجوة بين الطلب والعرض على السلع والخدمات.

الاستنتاجات:

1. تشير نتائج البحث التي توصل إليها أن العلاقة بين أدوات السياسات المالية والاستيرادات هي من جانب علاقة طردية بين الدين الخارجي والنفقات العامة ومن جانب آخر علاقة عكسية بين الدين الداخلي والاستيرادات وبهذا فإن النتائج أثبتت الفرضية من جانب ومن جانب آخر تم نفي الفرضية التي بنيت على أساسها البحث.
2. هناك علاقة إيجابية بين الدين الخارجي والاستيرادات أن زيادة الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة الاستيرادات
3. هناك علاقة عكسية بين الدين الداخلي والاستيرادات إذ أن زيادة الدين الداخلي تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات
4. هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والاستيرادات إذ أن زيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات
5. هناك علاقة طردية بين النفقات العام والاستيرادات إذ أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات.

التوصيات:

1. الحرص على استخدام الدين الخارجي بكفاءة وهذا يعني التأكد من توجيه الدين الخارجي إلى مشاريع استثمارية ذات عائد جيد، والتي تعزز القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد، وتساهم في تحسين الميزان التجاري.

2. العمل على تخفيض حجم الدين الداخلي للحكومة من خلال تقليل العجز في الموازنة العامة وهذا يعني إعادة تنظيم وإدارة الدين الداخلي بشكل أكثر فعالية لتخفيف العبء على الموازنة العامة.
3. تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والصناعية الوطنية وتحديث التكنولوجيا والبنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بالإضافة الى تطوير سياسات حامية مناسبة لحماية الصناعات الناشئة.
4. مراجعة هيكل النفقات العامة وتحديد فرص للترشيد والتوفير وإعادة توجيه النفقات العامة نحو المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية الإنتاجية وتقليل النفقات على الواردات الحكومية والتحول نحو المنتجات المحلية.

المصادر:

الكتب:

1. الأونكتاد (2016). التحول الهيكلي وقضايا التجارة والاستثمار في البلدان النامية. موجز سياسات الأونكتاد رقم 46.
2. البنك الدولي (2011). آفاق التنمية العالمية 2011: التعددية القطبية: الاقتصاد العالمي الجديد. واشنطن.
3. خلف، فليح حسن، 2008، العامة، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن.
4. دحو سليمان، رواني بوحفص، 2020، مطبوعة اجراءات التصدير والاستيراد، جامعة غرداية، الجزائر
5. صندوق النقد الدولي. (2015). ديناميات الديون والاختلالات العالمية.
6. العبيدي، سعيد محمد علي (2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار دجلة للنش.

الدراسات والبحوث والمجلات:

1. الشمري، مابح شبيب حيدر جواد كاظم (2015)، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة من (٢٠٠١-٢٠١١)، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٢)، العدد ٢٥.
2. العبيدي، ميسون علي حسين ومحمد عمرو هاشم، 2018، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (62).

المصادر الاجنبية:

- [1] Falk, M., & Melvyn, K. (2011). The impact of fiscal policy on private consumption and social transfers in OECD countries. *Applied Economics*, 43(21), 2837-2847.
- [2] Bénétrix, A. S., & Lane, P. R. (2015). International differences in fiscal policy during the global crisis. *Fiscal Studies*, 36(1), 123-155.
- [3] Alesina, A., & Perotti, R. (1997). Fiscal adjustments in OECD countries: Composition and macroeconomic effects. *Staff Papers*, 44(2), 210-248.
- [4] Fatás, A., & Mihov, I. (2001). The effects of fiscal policy on consumption and employment: Theory and evidence. *CEPR Discussion Paper No. 2760*

- [5] Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output. *The Quarterly Journal of Economics*, 117(4), 1329-1368.
- [6] Monacelli, T., & Perotti, R. (2010). Fiscal policy, the real exchange rate and traded goods. *The Economic Journal*, 120(544), 437-461.
- [7] Romer, C. D., & Romer, D. H. (2010). The macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks. *American Economic Review*, 100(3), 763-801.
- [8] Mountford, A., & Uhlig, H. (2009). What are the effects of fiscal policy shocks?. *Journal of applied econometrics*, 24(6), 960-992.
- [9] Elmendorf, D. W., & Mankiw, N. G. (1999). Government debt. *Handbook of Macroeconomics*, 1, 1615-1669.
- [10] Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). *Foundations of international macroeconomics*. MIT press.
- [11] Obstfeld, M., & Rogoff, K. (2000). The six major puzzles in international macroeconomics: is there a common cause?. *NBER Macroeconomics Annual*, 15, 339- 390.
- [12] Bacchetta, P., & Van Wincoop, E. (2013). On the unstable relationship between exchange rates and macroeconomic fundamentals. *Journal of International Economics*, 91(1).
- [13] Alhamdany, Saba Noori (2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, *Journal of Business Economics for Applied Research*, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- [14] Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, *Journal of Business Economics for Applied Research*, Vol. (5), No. (3).